قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة البحوث والدراسات الاسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

مرجعية التشريع بين القانون الكوني والإرادة الإلهية

دراسة مقارنة في جدلية النص والتأويل بين ديانات الشرق الأدنى القديم والأديان السماوية

The Reference Point of Legislation: Between Universal Law and Divine Will: A Comparative Study of the Interpretation of Text and Interpretation between the Religions of the Ancient Near East and the Abrahamic Religions

أ. م. د. علي داود خلف الجنابي*

كلية الإمام الأعظم الجامعة

Keywords:

Authority of Legislation, Universal Law, Divine Will, Dialectic of Text

Abstract

The research entitled "The Authority of Legislation Between Universal Law and Divine Will: A Comparative Study of the Dialectic of Text and Interpretation in Ancient Near Eastern Religions and the Abrahamic Religions" examines the relationship between human reason and divine text through the dialectic of text and interpretation, It deconstructs the relationship between the sacred and the codified law, exploring how myth and priestly authority were used to sanctify positive rules. The research not only reveals the origins of religious legislation but also analyzes how religious societies produced their legal systems and how they interacted with historical and cultural developments through mechanisms of interpretation, independent reasoning, and reinterpretation of sacred texts. From this perspective, the research aims to present a comparative study that combines the religions of the ancient Near East and the three Abrahamic religions, with the goal of revealing the continuities and transformations in the authorities of legislation and the methods of producing legal meaning.

* Asst. Inst. Dr. Ali Dawood Khalaf Al-Janabi

Dr.alidaoud4@imamaladham.edu.iq

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:

المراجعة:

القبول: ٢٠٢٦/٦/١

الكلمات المفتاحية:

مرجعية التشريع، القانون الكوني، الإرادة الإلهية، جدلية النص.

الملخص

تناول البحث الموسوم (مرجعية التشريع بين القانون الكوني والإرادة الإلهية دراسة مقارنة في جدلية النص والتأويل بين ديانات الشرق الأدنى القديم والأديان السماوية)، دراسة العلاقة بين العقل البشري والنص الالهي من خلال جدلية النص والتأويل إلى تفكيك العلاقة بين المقدس والمدوّن القانوني، وكيف استخدمت الأسطورة والسلطة الكهنوتية لتقديس القواعد الوضعية إلى الكشف عن أصول التشريع الديني فحسب، بل تمتد إلى تحليل الكيفية التي أنتجت بها المجتمعات الدينية أنظمتها القانونية، وكيف تفاعلت مع التطورات التاريخية والثقافية عبر آليات التفسير والاجتهاد وإعادة قراءة النصوص المقدسة، ومن هذا المنطلق يسعى البحث إلى تقديم دراسة مقارنة تجمع بين ديانات الشرق الأدنى القديم والأديان السماوية الثلاثة، بهدف الكشف عن أوجه الاستمرار والتحول في مرجعيات التشريع ومناهج إنتاج المعنى القانوني.

١.المقدمة

إن التشريع الديني يمثل أحد أكثر الظواهر الفكرية تعقيداً في تاريخ الحضارات الإنسانية، إذ ارتبط منذ نشأة المجتمعات القديمة بمحاولة الإنسان اكتشاف النظام الذي يحكم الكون وتحديد موقعه داخله، وقد نظرت ديانات الشرق الأدنى القديم إلى القانون بوصفه انعكاساً لنظام كوني مقدس، إذ تتجلى فيه الإرادة الآلهة عبر الطبيعة والطقوس والمؤسسات الدينية، الأمر الذي جعل الشرعية القانونية مرتبطة بشرعية كونية تتجاوز الإرادة البشرية الفردية لتنظم الشؤون الأفراد وأنتظم المجتمع.

وقد أظهرت الدراسات السوسيولوجية وتاريخ الديانات أن المقدس لم يكن مجرد عنصر روحي منفصل عن الحياة الاجتماعية، بل شكل أساساً لبناء النظم الأخلاقية والقانونية التي حافظت على تماسك الجماعات البشرية وفق نظام محكم، إذ يجد دوركايم أن السلطة الملزمة للقواعد الدينية تنبع من المكانة المقدسة التي تمنحها الجماعة لرموزها ومعتقداتها، وهو ما يجعل القانون الديني متجاوزاً لمجرد كونه تنظيماً اجتماعياً ليصبح تعبيراً عن نظام ذي سلطة عليا.

وكيف أسست المجتمعات القديمة لشرعيتها من خلال المقدس، وكيف تجلى ذلك في نصوصها القانونية لحفظ النظام في المجتمع القديم، ومع ظهور الأديان السماوية حدث تحول نوعي في مرجعية التشريع؛ إذ انتقل مركز الشرعية من النظام الكوني المرتبط بتعدد الآلهة وقوى الطبيعة إلى الوحي الإلهي بوصفه مصدراً مباشراً للحقيقة والتشريع، فأصبحت لكل ديانة مصدراً للتشريع، فنجد التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، تمثل نصوصاً مؤسسة تستمد منها الأحكام والمعايير الناظمة للعلاقة بين الإنسان وربه وبين الإنسان والمجتمع،غير أن هذا التحول لم يلغِ الإشكالات المتعلقة بفهم الإرادة الإلهية، بل أعاد إنتاجها في صورة جديدة تتمحور حول تفسير النصوص المقدسة وتأويلها .

وتبرز هنا إشكالية التأويل باعتبارها أحد أهم المفاتيح لفهم تطور المرجعيات التشريعية في الديانات المختلفة؛ فنجد النص المقدس، مهما بلغت درجة

وضوحه، لا يعمل به في الواقع الاجتماعي بمعزل عن القارئ أو المفسر، وقد بينت الدراسات الحديثة في تفسير الكتاب المقدس أن تاريخ الأديان هو في جانب كبير منه تاريخ لتراكم طبقات من الفهم والتأويل، إذ أسهمت في تشكيل السلطة الدينية والقانونية داخل الجماعات المؤمنة.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تأتي من التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهم الانتقال من مرجعية التشريع للعقل البشري في ديانات الشرق الأدنى القديم إلى مفهوم النص الالهي في الأديان السماوية في إعادة تشكيل مرجعية التشريع؟

ما الدور الذي أدته آليات التأويل في تحديد العلاقة بين النص المقدس والواقع التشريعي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

١. ما المقصود بمرجعية التشريع للعقل البشري والنص الالهي بوصفهما مرجعيتين للتشريع؟

٢. كيف تجلت فكرة التشريع المقدس في ديانات الشرق الأدنى القديم؟

٣. ما حدود سلطة النص وحدود سلطة المؤول في بناء المرجعية التشريعية؟

أهمية البحث:

إن أهمية البحث تأتي من عدة اعتبارات علمية ومنهجية، من أبرزها:

١. معالجة موضوع يتقاطع مع فلسفة القانون وتاريخ الأديان والدراسات التأويلية.

٢. الكشف عن الجذور التاريخية والفكرية لفكرة المرجعية التشريعية في الديانات القديمة

٣. إبراز أثر التأويل في تشكيل الأنظمة المرجعية الدينية وتطورها.

٤. تحليل مشترك لمفاهيم الوحي والنص والتفسير.

٥. تقديم إطار نظري يساعد على فهم الجدل المعاصر حول علاقة النص الديني بالتغير الاجتماعي والقانوني.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان مفهوم مرجعية التشريع للعقل البشري والنص الالهي وأثرهما في تأسيس الشرعية التشريعية.

٢. تحليل الأسس التشريعية في ديانات الشرق الأدنى القديم.

٣. دراسة مرجعية التشريع في الأديان السماوية

٤. مقارنة مناهج التأويل الديني في الأديان السماوية

٥. الكشف عن أثر التأويل في تحديد العلاقة بين النص المقدس والتطبيق التشريعي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، هي:

١ – المنهج التاريخي: لتتبع تطور فكرة التشريع من الحضارات القديمة إلى الأديان التوحيدية.

٢ – المنهج التحليلي: لتحليل مفاهيم القانون الكوني والإرادة الإلهية والنص والتأويل.

٣ – المنهج المقارن: للموازنة بين المرجعيات التشريعية في التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، ومقارنتها بما كان سائداً في ديانات الشرق الأدنى القديم.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة المرجعية التشريعية من منظور فكري وتأويلي في:

ديانات الشرق الأدنى القديم (السومرية والبابلية والمصرية القديمة).

الأديان السماوية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام:

مصادر التشريع للنصوص المؤسسة المتمثلة في التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، دون التوسع في جميع التشريعات الفرعية أو التطبيقات التاريخية التفصيلية.

هيكل البحث:

المبحث الأول: الأسس النظرية لمرجعية التشريع بين القانون الكوني والإرادة الإلهية

المطلب الأول: مفهوم القانون الكوني والإرادة الإلهية في الأديان

المطلب الثاني: المرجعية التشريعية في ديانات الشرق الأدنى القديم

المطلب الثالث: الإشكاليات النظرية لسلطة النص الديني

المبحث الثاني: النص الالهي ومفهوم الوحي في الأديان السماوية

المطلب الأول: مرجعية التشريع في الديانة اليهودية

المطلب الثاني: مرجعية التشريع في الديانة المسيحية

المطلب الثالث: مرجعية التشريع في الديانة الإسلامية

المبحث الثالث: جدلية النص والتأويل وأثرها في بناء المرجعية التشريعية

المطلب الأول: التأويل الديني بين الضرورة والمنهج

المطلب الثاني: المقارنة بين مناهج التأويل في التوراة والإنجيل والقرآن الكريم

المطلب الثالث: أثر التأويل في تحديد مرجعية التشريع

الخاتمة

٢.المبحث الأول: الأسس النظرية لمرجعية التشريع بين القانون الكوني والإرادة الإلهية

١.٢.المطلب الأول: مفهوم القانون الكوني والإرادة الإلهية في الأديان

أولاً: مفهوم القانون الكوني ونشأته الفلسفية والدينية:

إن فكرة القانون الكوني تعد من أقدم التصورات التي سعت إلى تفسير انتظام العالم وربط الظواهر الطبيعية والاجتماعية بمبدأ أعلى يحكم الوجود ويضمن النظام لتستقر المجتمعات، وقد ظهرت هذه الفكرة في الحضارات القديمة قبل أن تتبلور فلسفيًا لدى اليونان (بتري، د:ت، ص ٩٦)، إذ اعتبر الكون نظامًا منسجمًا تحكمه قوانين ثابتة لا تخضع للأهواء البشرية، وفي المجتمعات الدينية القديمة كان ينظر إلى هذا النظام بوصفه تعبيرًا عن إرادة القوى المقدسة التي

تحفظ التوازن بين الإنسان والطبيعة والمجتمع. (حاطوم،د:ت،١/٤٤) .

ويجد عدد من الباحثين أن القانون الكوني لم يكن مجرد تصور ميتافيزيقي، بل شكل أساسًا لفهم العدالة والنظام السياسي والقانوني في الحضارات القديمة، إذ ارتبط مفهوم الحق بما ينسجم مع النظام الكوني السائد، بينما عد الخروج عليه نوعًا من الفوضى والاختلال، ويلاحظ أن أغلب التشريعات القديمة استمدت مشروعيتها من هذا التصور الذي يربط بين النظام الطبيعي والنظام الاجتماعي (بدوي، ١٩٨٤، ص ١١٢–١١٨).

ثانياً: مفهوم الإرادة الإلهية وعلاقتها بالتشريع:

إن مفهوم الإرادة الإلهية يقوم على الاعتقاد بأن مصدر الإلزام القانوني والأخلاقي يعود إلى إرادة متعالية تصدر عنها الأوامر والنواهي الملزمة للإنسان، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في الأديان السماوية التي جعلت الوحي المصدر الأساس للتشريع، بحيث لا تستمد القاعدة القانونية مشروعيتها من توافقها مع الطبيعة أو العقل فحسب، بل من صدورها عن الله سبحانه وتعالى (Hallaq, 2009, pp. 1–18).

وفي الديانة الإسلامية يعد التشريع تجسيدًا للحكمة والإرادة الإلهية الهادفة إلى تحقيق مصالح العباد ودفع المفاسد عنهم، وقد بيّن الأصوليون أن الأحكام الشرعية تدور مع مقاصد الشريعة التي تمثل الغاية الكلية للإرادة الإلهية في تنظيم حياة الإنسان (الشاطبي، ١٩٩٧، ٢/ ٨–١٥).

ثالثاً: العلاقة بين النظام الكوني والنظام التشريعي:

إن النظام التشريعي في الديانات القديمة لم يكن منفصلًا عن تصورها للكون، بل ارتبط به ارتباطًا وثيقًا، فالقانون كان ينظر إليه بوصفه وسيلة للحفاظ على الانسجام الذي أوجده الخالق أو القوى المقدسة في العالم، ومن ثم فإن مخالفة التشريع لا تمثل مجرد مخالفة اجتماعية، بل تعد إخلالًا بالنظام الكوني ذاته (Durkheim, 1995, pp. 36–52).

وفي الديانة الإسلامية نجد أن العلاقة بين السنن الكونية والسنن التشريعية تقوم على وحدة المصدر؛ فالله سبحانه وتعالى هو خالق الكون ومشرع الأحكام، ولذلك فإن التشريع الصحيح لا يمكن أن يتعارض مع المقاصد الكلية للنظام الكوني الذي أودعه الله في خلقه (ابن عاشور، ٢٠٠١، ٣/ ١٧٥–١٨٢).

٢.٢.المطلب الثاني: المرجعية التشريعية في ديانات الشرق الأدنى القديم

إن التشريع والنظام في ديانات الشرق الأدنى القديم لم يكونا مجرد مجموعة من الوصايا الدينية، بل كانا نسيجاً معقداً من المبادئ الكونية، والإرادة الملكية المؤلهة، والوحي الإلهي المباشر، إذ قدمت بلاد الرافدين نموذج (الناموس الإلهي المدون) (بونزو، جين، وآخرون،١٩٨٦، ص ١٤٢) .

إن فهم أي نظام قانوني قديم يتطلب فهماً عميقاً لتركيبه الديني والعقائدي، وحسب النظرية "القانون تطور من العقاب الجسدي البدائي إلى الغرامات المالية"، وأن مسألة المصدر (إلهي أم ملكي) كانت أكثر أهمية من مسألة شدة العقوبة وتثبت ديانات الشرق الأدنى القديم أن الخوف من الفوضى كان

بمثابة القوة المحركة التي سعت لتأليه النظام القانوني (أوبنهايم، ١٩٨١م ، ص ١٢١)، وأن هذه الفكرة تظل إحدى أهم مساهمات الشرق الأدنى القديم للفكر الإنساني(باقر، طه وآخرون، ١٩٨٠، ٥/٢).

أولاً: الحقب الزمنية للمدونات التشريعية

إن بلاد الرافدين تمثل أرض التشريعات المدونة بامتياز، فقبل حمورابي بقرون، ظهرت مدونات مثل: شريعة أور- نمو (حوالي ٢١٠٠-٢٠٥٠ ق.م) وشريعة لبت-عشتار (حوالي ١٩٣٠ ق.م) والتي أرست مبدأ (إذا ... فإن) كصيغة قانونية أساسية، لكن ذروة هذا التقبل هي شريعة حمورابي (حوالي ١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) التي تعد الأكثر تأثيراً في العالم القديم (مراد، ص ٧٧)، وأن ما يميز شريعة حمورابي (حوالي ١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) هو التصريح الواضح بالمصدر الإلهي للسلطة التشريعية، فالنقش البارز أعلى المسلة الحجرية السوداء يظهر الملك حمورابي واقفاً بتوقير أمام شمسش، إله الشمس والعدالة، الذي يصور وهو يناول الملك عصا الملك وحلقة القياس، وهما رمزا السلطة التشريعية، فالنص التمهيدي للشريعة يوضح أن القوانين هي (أحكام البر) التي أوحى بها شمسش إلى حمورابي، لكي "يظهر العدالة في الأرض، ويهلك الأشرار والأشرار"(أوبنهايم، ١٩٨١م ، ١٢٢-١٢٣) .

ويتجسد هذا النموذج الديني في مبدأ (العين بالعين) "إذا فقأ رجل عين رجل، فتفقأ عينه" (القانون ١٩٦) و "إذا خلع رجل سن رجل مثله، فتخلع سنه" (القانون ٢٠٠)، فهي ليست مجرد عقوبة، بل هي إعادة إرساء للتوازن الكوني الذي أخل به الجاني، وهذه العقوبات الصارمة، التي تختلف عن الغرامات المالية البسيطة في الشرائع السابقة، تعكس مجتمعاً أكثر تعقيداً يحتاج إلى رادع إلهي قوي، فهكذا تحولت المسلة التي يبلغ طولها سبعة أقدام والنصف، والتي كانت تنصب في الأماكن العامة، إلى كتاب قانون إلهي لا يمكن لأحد أن يدّعي الجهل به.

ثانيًا: التشريع في الحضارات السومرية والبابلية:

إن التشريع في الحضارات السومرية والبابلية ارتبط بالسلطة الدينية ارتباطًا وثيقًا، إذ كان الملوك يقدمون أنفسهم بوصفهم وكلاء للآلهة في الأرض، وأن القوانين التي يصدرونها ليست من صنعهم الشخصي بل مستمدة من إرادة الآلهة، فشريعة حمورابي تعد من أبرز النماذج التي تعكس هذا التصور، حيث يظهر الملك متلقيًا للقانون من الإله شمش إله العدالة (Bottéro, 1992, pp. 156–170).

وقد استهدفت هذه التشريعات تحقيق الاستقرار الاجتماعي وحماية الضعفاء وتنظيم العلاقات الاقتصادية، مما يدل على أن المرجعية الدينية كانت تُستخدم لإضفاء الشرعية على السلطة القانونية والسياسية في آن واحد (كريمر، ١٩٨٠، ص ٩٤-١٠١).

ثالثاً: الأساس الديني للقانون في مصر القديمة (العدالة الكونية (ماعت) وغياب القانون المدون):

إن النظام القانوني في مصر القديمة قام على مفهوم (ماعت) الذي مثل الحقيقة والعدالة والنظام الكوني شعبها بمصطلح يسمى(الماعت) تلك الكلمة عند المصريون القدماء من أساسيات علم الفلسفة، بحسب نظر المصريون يكمن في هذه الكلمة سر الأسرار وعظمة وثبات الحضارة المصرية(ديماس ١٩٩٨م، ص ٢٢ – ٢٣)، وتعني هذه الكلمة في التاريخ والفكر المصري القديم هو(العدالة والنظام) (النشار، ص ١٥ – ١٧)، وهذا الاكتشاف الفلسفي كان قبل الفلاسفة اليونانيين بكثير(النشار، ص ١٨)، وأن الأساس الديني للقانون في مصر القديمة كان الحاكم هو التجسيد الحي للإله في الأرض، وكان مبدأ (ماعت) هو الضابط الأعلى، فإن مصر تمثل المفارقة، فلم تعرف الحضارة المصرية على مدى ثلاثة آلاف عام مدونة قوانين كاملة وموحدة تشبه شريعة حمورابي، وهذا الغياب ليس نقصاً(أدولف، ١٩٥٢م، ص ٤٦ ــ ٤٧)، بل يعكس مفهوماً مختلفاً جوهرياً للقانون والعدالة، وأن ماعت ليست مجرد إلهة تمثل بريشة النعامة، بل هي مفهوم كوني شامل يعني (الحق، العدالة، التوازن، النظام)، فقد آمن المصريون بأن العالم خرج من الفوضى (إسفت) بفضل ماعت، وأن وظيفة فرعون الأساسية هي الحفاظ على هذه الماعت، أي استمرار النظام الكوني والاجتماعي(النشار، ص ١٩–٢٠)، وجاء في أحد النصوص: "لقد صنعت كل إنسان مثل رفيقه... وأمرت بأن لا يفعلوا الشر، وقلوبهم تطيع الوصايا"، وهذا الإعلان يشكل الأساس الأيديولوجي للمساواة أمام المبدأ الإلهي، وكيف تم تطبيق العدالة إذاً؟ من خلال القضاء الذي يرأسه كهنة ماعت، ويعتمد على السوابق والأعراف (العرف) والقرارات الملكية (قانون فرعون)، ونموذج (محكمة الآخرة) في كتاب الموتى يوضح هذا المفهوم: إذ يوزن قلب المتوفى مقابل ريشة ماعت (Assmann, 2001, pp. 56–74)، أن هذا الرمز قوي جداً: العدالة هي موازنة دقيقة، وليس تطبيقاً حرفياً لنص ثابت، كان القاضي يسمى (كاهن ماعت)، وكان عليه أن يحقق العدالة كحقيقة كونية، كما يظهر في نصوص مقبرة الوزير رخميرع (الأسرة ١٨): "لم أغمض عيني عن الفقير... لم آخذ رشوة من أحد"، هكذا، كان النظام المصري نموذجاً فريداً للقانون (الناعم) القائم على الأخلاق والكون، وليس على العقاب الجسدي المادي، وكانت مهمة الفرعون الأساسية المحافظة على هذا النظام بوصفه ممثلًا للإرادة الإلهية في الأرض(قصة الحضارة، ٢ / ١٦٩)، ومن ثم فإن القانون المصري لم يكن مجرد قواعد تنظيمية، بل كان جزءًا من النظام الديني والأخلاقي الذي يحفظ توازن الكون والمجتمع (باقر، ٢٠١١ م، ٢ / ٦٠٨).

ويلاحظ الباحثون أن فكرة العدالة في مصر القديمة ارتبطت بمبدأ الانسجام الكوني، وهو ما جعل الالتزام بالقانون واجبًا دينيًا قبل أن يكون واجبًا مدنيًا (عبد الحليم نور الدين، ٢٠٠٧، ص ١٣٣–١٤٠).

رابعاً: آليات تأثير الأسطورة والسلطة المقدسة في إنتاج التشريع:

أدت الأسطورة دورًا محوريًا في تأسيس الشرعية القانونية في المجتمعات القديمة بوصفها سردية تأسيسة، إذ وفرت تفسيرًا لأصل السلطة والقانون، باعتبار السلطة المقدسة مرجعية عليا وربطته بالعالم المقدس (دانيال، ص ٣٠)، وقد منحت الأساطير للحكام والكهنة مكانة خاصة مكنتهم من تفسير إرادة الآلهة وإصدار الأحكام باسمها (Eliade, 1959, pp. 68–85).

كما أن السلطة المقدسة لم تقتصر على إنتاج القواعد القانونية، بل امتدت إلى ضمان تنفيذها من خلال الاعتقاد بأن مخالفة القانون تستتبع عقوبات دينية ودنيوية في آن واحد(وول، ٢٠٠١م، ٧٧/٢)، الأمر الذي عزز قوة الإلزام القانوني داخل المجتمع القديم (السواح، ٢٠٠٢، ص ٤١–٥٥).

إن الصورة النمطية الشائعة بأن (القانون في الشرق الأدنى القديم كان دينياً بالكامل) تحتاج إلى مراجعة، فبينما كانت مرجعية القانون دائماً إلهية، كانت آليات الصياغة والتطبيق تختلف اختلافاً كبيراً، بل إن النموذج المصري، الذي يبدو الأكثر (تديناً) من حيث المبدأ (ماعت)، كان الأقل تشريعاً والأكثر اعتماداً على القضاء البشري المرن.

٣.٢.المطلب الثالث: الإشكاليات النظرية لسلطة النص الديني:

أولاً: النص بوصفه مصدرًا للتشريع

إن النصوص المقدسة تعد المصدر الرئيس للتشريع في الأديان السماوية، إذ تستمد الأحكام قوتها الإلزامية من نسبتها إلى الوحي الإلهي، غير أن النص لا يعمل بمعزل عن عملية الفهم والتفسير، مما يجعل السلطة التشريعية موزعة بين النص ذاته وبين المؤسسات أو العلماء القائمين على تفسيره (وهلنج، ١٩٨٧م، ص ٣٢ ــ ٣٣)

وفي الديانة الإسلامية يمثل القرآن الكريم والسنة النبوية المصدرين الأساسيين للتشريع، بينما تتولى علوم أصول الفقه وضع المناهج التي تضبط عملية استنباط الأحكام من النصوص (أبو زهرة، ١٩٥٨، ص ٩٥–١٢٣).

ثانياً: حدود العقل في فهم الإرادة الإلهية:

إن العلاقة بين العقل والوحي أثارت جدلًا واسعًا في الفكر الديني الإسلامي، إذ اختلفت المدارس الكلامية والفلسفية في مدى قدرة العقل على إدراك مقاصد التشريع، فبينما أكدت بعض الاتجاهات مركزية النص، شددت اتجاهات أخرى على دور العقل في الكشف عن الحكم والمصالح الكامنة وراء الأحكام الشرعية (الجابري، ١٩٩٠، ١/ ٢٩٩–٣١٥).

وتكشف هذه الإشكالية عن التوتر الدائم بين الثابت الإلهي والمتغير الإنساني، وهو توتر ينعكس بصورة مباشرة على عملية إنتاج القواعد القانونية وتطبيقها.

ثالثاً: إشكالية الثبات والتغير في الأحكام الدينية:

تمثل إشكالية الثبات والتغير أحد أبرز التحديات التي تواجه النظم القانونية الدينية، إذ تسعى هذه النظم إلى المحافظة على قدسية النصوص من جهة،

والاستجابة للمتغيرات الاجتماعية من جهة أخرى، وقد طورت التقاليد الدينية المختلفة آليات متعددة لتحقيق هذا التوازن، مثل الاجتهاد والقياس والتفسير والتأويل (Hallaq, 2009, pp. 20–35).

وفي الفكر المقاصدي الإسلامي تم النظر إلى الأحكام الشرعية باعتبارها مرتبطة بمقاصد عامة ثابتة، في حين يمكن أن تتغير وسائل تحقيق هذه المقاصد تبعًا لتغير الظروف والأحوال، وهو ما أتاح للشريعة قدرًا من المرونة والاستمرارية عبر العصور (الشاطبي، ١٩٩٧، ٢/ ٢٨٣–٣٠١).

٣.المبحث الثاني

النص التشريعي ومفهوم الوحي في الأديان السماوية

١.٣.المطلب الأول: مرجعية التشريع في الديانة اليهودية

أولاً: مفهوم العهد والشريعة الموسوية

إن مفهوم العهد يعد من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المرجعية التشريعية في الديانة اليهودية، إذ يرتبط التشريع بفكرة العلاقة الخاصة التي أقامها الله سبحانه وتعالى مع بني إسرائيل، "فَالآنَ إِنْ سَمِعْتُمْ لِصَوْتِي، وَحَفِظْتُمْ عَهْدِي تَكُونُونَ لِي خَاصَّةً مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الشُّعُوبِ. فَإِنَّ لِي كُلَّ الأَرْضِ." (سفر الخروج ١٩: ٥–٦)، وعن علاقة الله كأب لإسرائيل "هُوَ يَدْعُونِي: أَبِي أَنْتَ، إِلَهِي وَصَخْرَةُ خَلاَصِي."(سفر التثنية ٣٢: ٦) "بِالْبُكَاءِ يَأْتُونَ، وَبِالتَّضَرُّعَاتِ أَقُودُهُمْ. أُسَيِّرُهُمْ إِلَى أَنْهَارِ مَاءٍ فِي طَرِيقٍ مُسْتَقِيمَةٍ لَا يَعْثُرُونَ فِيهَا. لأَنِّي صِرْتُ لإِسْرَائِيلَ أَبًا، وَأَفْرَايِمُ هُوَ بِكْرِي." (سفر إرميا ٣١: ٩) وتصور التوراة هذه العلاقة في إطار عهد إلهي يتضمن التزامات متبادلة، إذ يلتزم الشعب بطاعة أوامر الله مقابل الحماية والرعاية الإلهية، ومن ثم فإن الشريعة الموسوية لا تُفهم بوصفها مجرد قواعد قانونية؛ (شلبي، ١٩٨٨م، ص٢٦٦)، بل باعتبارها تجسيدًا لإرادة الله سبحانه وتعالى ضمن إطار العهد المقدس (Neusner, 2004, pp. 25–41).

وقد احتلت شريعة موسى عليه السلام مكانة مركزية في الفكر اليهودي، إذ نظر إليها باعتبارها المصدر الأعلى للأحكام المنظمة للحياة الدينية والاجتماعية والأخلاقية، وتؤكد الدراسات التاريخية أن الشريعة الموسوية أسهمت في تكوين الهوية الدينية والقانونية للشعب اليهودي، وأصبحت المرجع الرئيس الذي تقاس عليه شرعية السلوك الفردي والجماعي (Fishbane, 1985, pp. 67–84).

ثانياً: سلطة النص التوراتي في التشريع

إن سلطة النص التوراتي تنبع من الاعتقاد بأنه وحي إلهي منزل، ومن ثم فإن أحكامه تتمتع بصفة الإلزام الديني والقانوني، وقد اكتسبت التوراة مكانتها التشريعية من كونها المصدر المباشر للأوامر والنواهي التي تنظم مختلف جوانب الحياة "اسمع يا إسرائيل: الرب إلهنا رب واحد. فتحب الرب إلهك من كل قلبك ومن كل نفسك ومن كل قوتك."(سفر التثنية ٦: ٤–٥)،"لا تخافوا آلهة الأمم الأخرى، ولا تسجدوا لها ولا تعبدوها."(سفر الملوك الثاني ١٧: ٣٥)، "قدوسين تكونون، لأني قدوس أنا الرب إلهكم."(سفر اللاويين ١٩: ٢)، بما في ذلك العبادات والمعاملات والعلاقات الاجتماعية (Kugel, 2007, pp. 22–48).

غير أن سلطة النص لم تكن سلطة جامدة أو مستقلة عن عملية الفهم، بل ارتبطت دائمًا بالسياقات التاريخية والتفسيرية التي عملت على بيان مقاصد النصوص وتطبيقها على الوقائع المستجدة، ولذلك فإن المرجعية التشريعية في اليهودية تطورت من خلال التفاعل المستمر بين النص المقدس والواقع الاجتماعي (Neusner, 1994, pp. 51–70).

ثالثاً: دور التفسير الحاخامي في استنباط الأحكام

أدى الحاخامات دورًا محوريًا في تطوير التشريع اليهودي من خلال تفسير النصوص التوراتية واستنباط الأحكام المناسبة للظروف المتغيرة والمستجدة، إذ نجد الحاخام إسماعيل بن إليشع في القرن الثاني الميلادي وضع أشهر منظومة أصولية في الديانة اليهودية، وهي (١٣ ميدوت) أي (١٣ قاعدة) ليستنبط بها الحكم من النص التوراتي ومن أبرزها:

القاعدة الأولى: القياس من الخفيف إلى الثقيل أي إذا كان الحكم في حالة أخف يُطبق في حالة أثقل بطريق الأولى، مثلاً:

نجد في سفر التثنية (٢٢: ٢٢–٢٣) نجد حكم الزنا:

" امرأة متزوجة تزني: يقتل الزاني والزانية".

"مخطوبة تزني في المدينة: يُقتلان معًا".

"مخطوبة تزني في الحقل (مُكرَهَة): المرأة تُعفى والرجل يُقتل".

فالاستنباط الحاخامي: إذا كانت عقوبة الزنا (القتل) تطبق على امرأة مخطوبة في المدينة (إذ ممكن وتستطيع الصراخ وعدم الرضا)، فهنا نجد في الأولى تطبق على المتزوجة قطعًا،(التلمود البابلي) وقد نشأت تقاليد تفسيرية واسعة تمثلت في المشناه والتلمود، اللذين أصبحا مصدرين أساسيين لفهم الشريعة وتطبيقها (Neusner, 2004, pp. 115–132).

ويجد الباحثون أن السلطة التشريعية في اليهودية لم تستند إلى النص التوراتي وحده، بل إلى التفاعل بين النص والتفسير الحاخامي، الأمر الذي أتاح للشريعة درجة كبيرة من المرونة والاستمرار عبر العصور، وقد أسهمت هذه العملية في توسيع دائرة الأحكام وتكييفها مع التحولات الاجتماعية والثقافية المختلفة (Fishbane, 1985, pp. 271–290).

٢.٣.المطلب الثاني: مرجعية التشريع في الإنجيل:

إن فهم التشريع في المسيحية من خلال الوحي يستند إلى فقرتين رئيسيتين في العهد الجديد:

الأولى: "كُلُّ الْكِتَابِ هُوَ مُوحًى بِهِ مِنَ اللهِ، وَنَافِعٌ لِلتَّعْلِيمِ وَالتَّوْبِيخِ، لِلتَّقْوِيمِ وَالتَّأْدِيبِ الَّذِي فِي الْبِرِّ" (رسالة بولس الثانية إلى تيموثاوس ٣: ١٦).

الثانية: "لَمْ تَأْتِ نُبُوَّةٌ قَطُّ بِمَشِيئَةِ إِنْسَانٍ، بَلْ تَكَلَّمَ أُنَاسُ اللهِ الْقِدِّيسُونَ مَسُوقِينَ مِنَ الرُّوحِ الْقُدُسِ" (رسالة بطرس الثانية ١: ٢١).

أولاً: العلاقة بين الشريعة والنعمة في الفكر المسيحي:

إن العلاقة بين الشريعة والنعمة تمثل إحدى القضايا المركزية في الفكر المسيحي، إذ جاء العهد الجديد ليعيد صياغة مفهوم الالتزام الديني في ضوء رسالة المسيح، فبينما احتفظت المسيحية بأهمية الشريعة بوصفها تعبيرًا عن الإرادة الإلهية، أكدت في الوقت ذاته أن الخلاص يتحقق من خلال النعمة

والإيمان لا بمجرد الالتزام الحرفي بالقانون (McGrath, 2017, pp. 425–438).

إن هذا التصور أدى إلى إعادة تفسير كثير من الأحكام الواردة في العهد القديم، بحيث أصبحت المقاصد الروحية والأخلاقية تحتل مكانة متقدمة على التطبيق الحرفي للنصوص القانونية، ومن هنا ظهرت رؤية جديدة للتشريع تركز على البعد الأخلاقي والروحي للعلاقة بين الإنسان والله سبحانه وتعالى (أبو زهرة ١٩٦٦م، ص١٢٢– ١٢٤)

ثانياً: موقع النص الإنجيلي من التشريع

إن الإنجيل في الديانة المسيحية لا يؤدي الوظيفة التشريعية ذاتها التي تؤديها التوراة في الديانة اليهودية أو القرآن الكريم في الديانة الإسلامية، إذ يركز الإنجيل بصورة أساسية على إعلان الخلاص وتعاليم المسيح الأخلاقية والروحية(Pelikan, 1971, pp. 89–104).

إذ جاء "لأَنَّهُ هكَذَا أَحَبَّ اللهُ الْعَالَمَ حَتَّى بَذَلَ ابْنَهُ الْوَحِيدَ، لِكَيْ لاَ يَهْلِكَ كُلُّ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ، بَلْ تَكُونُ لَهُ الْحَيَاةُ الأَبَدِيَّةُ."(إنجيل يوحنا ٣: ١٦)، وكذلك المسيح هو الطريق الوحيد للخلاص"قَالَ لَهُ يَسُوعُ: أَنَا هُوَ الطَّرِيقُ وَالْحَقُّ وَالْحَيَاةُ. لَيْسَ أَحَدٌ يَأْتِي إِلَى الآبِ إِلاَّ بِي."(إنجيل يوحنا ١٤: ٦)، وأيضاً الخلاص بالنعمة لا بأعمال الناموس "لأَنَّكُمْ بِالنِّعْمَةِ مُخَلَّصُونَ، بِالإِيمَانِ، وَهذَا لَيْسَ مِنْكُمْ، هُوَ عَطِيَّةُ اللهِ. لَيْسَ مِنْ أَعْمَال كَيْلاَ يَفْتَخِرَ أَحَدٌ."(رسالة بولس إلى أهل أفسس ٢: ٨–٩)، ومع ذلك فإن النصوص في الإنجيل تمثل مصدرًا مهمًا لتحديد المبادئ العامة التي توجه السلوك الفردي والجماعي (McGrath, 2017, pp. 439–450).

إن الكنيسة اعتمدت عبر تاريخها على الأناجيل ورسائل الرسل بوصفها مرجعًا أساسيًا في بناء الأحكام والقواعد المنظمة للحياة الدينية، إلا أن عملية التشريع ظلت مرتبطة بالتفسير الكنسي للنصوص أكثر من ارتباطها بالنصوص ذاتها (Pelikan, 1971, pp. 112–126).

ثالثاً: دور الكنيسة والتقليد الكنسي في إنتاج الأحكام

إن التقليد الكنسي يحتل مكانة مركزية في المرجعية التشريعية المسيحية، حيث ينظر إليه باعتباره الامتداد التاريخي لفهم الكنيسة للوحي الإلهي، وقد أسهمت المجامع الكنسية وقرارات الآباء والبابوات في تطوير منظومة قانونية عرفت بالقانون الكنسي، الذي نظم شؤون العبادة والأحوال الشخصية والعلاقات داخل الجماعة المسيحية (Berman, 1983, pp. 85–109).

إن السلطة التشريعية في المسيحية تقوم على تفاعل النص المقدس مع سلطة الكنيسة، بحيث لا يمكن فهم الأحكام الكنسية بمعزل عن التراث التفسيري الذي تراكم عبر القرون (Pelikan, 1971, pp. 153–169).

٣.٣.المطلب الثالث: مرجعية التشريع في القرآن الكريم:

أولاً: مفهوم الوحي ومصدرية التشريع:

إن التشريع في الديانة الإسلامية يقوم على مبدأ الوحي بوصفه المصدر الأعلى للمعرفة الدينية والقانونية، وينظر إلى القرآن الكريم باعتباره كلام الله سبحانه وتعالى المنزل على النبي محمد ﷺ، ومن ثم

فهو المصدر الأول للتشريع في الديانة الإسلامية، وقد أكدت النصوص القرآنية أن الأحكام الشرعية تستمد مشروعيتها من صدورها عن الله سبحانه وتعالى، وأن مصدر الوحي ومنبعه الوحيد ومنطلقة وابتداؤه من الله سبحانه وتعالى، لا من أحد سواه، والإيمان بالوحي في الديانة الإسلامية هو "إيمان بالقرآن الكريم (الشافعي، ٢٠٠٢، ص ٢٠)،الأمر الذي يمنحها قوة الإلزام الديني والقانوني، إذ يمثل النص الشرعي في الديانة الإسلامية الأساس الذي تقوم عليه المرجعية التشريعية، إذ يستمد المسلمون أحكامهم من القرآن الكريم والسنة النبوية باعتبارهما المصدرين الأصليين للتشريع، وقد حظي النص بمكانة مركزية في الفكر الإسلامي؛ لأنه يمثل الوحي الإلهي الذي يعد المرجع الأعلى في بيان الأحكام الشرعية وتنظيم شؤون الحياة الدينية والدنيوية، ولذلك اتفق علماء الأصول على أن جميع الأدلة الاجتهادية الأخرى، كالقياس والاستحسان والمصلحة المرسلة والعرف، لا تكون معتبرة إلا إذا انسجمت مع النصوص الشرعية ولم تعارضها (الشافعي، ٢٠٠٢، ص ٢٢).

ويجد علماء أصول الفقه أن الوحي لا يقتصر على بيان الأحكام الجزئية، بل يتضمن أيضًا المبادئ الكلية والمقاصد العامة التي توجه عملية التشريع وتضمن تحقيق مصالح الناس في مختلف الأزمنة والأمكنة (الزحيلي، ١٩٨٦، ١/ ٤١٧–٤٢٠).

ثانياً: النص القرآني بين القطعية والظنية:

إن الأصوليون ميزوا بين النصوص القطعية والنصوص الظنية من حيث الثبوت والدلالة، وأسسوا على هذا التمييز منهجية دقيقة في استنباط الأحكام الشرعية، فالنصوص القطعية تمثل مجالًا محدودًا لا يقبل الاجتهاد في أصل الحكم، في حين تتيح النصوص الظنية مجالًا أوسع للتفسير والاجتهاد بما يتلاءم مع الوقائع المتجددة (الزحيلي، ١٩٨٦، ١/ ٤٢٠–٤٢٢).

وقد أسهم هذا التمييز في تحقيق التوازن بين المحافظة على ثبات الأحكام الأساسية للشريعة وبين إتاحة المجال لتطوير التطبيقات القانونية وفقًا لمقتضيات الواقع، وهو ما منح التشريع الإسلامي قدرًا كبيرًا من المرونة والاستمرارية (Hallaq, 2009, pp. 20–35).

ثالثاً: السنة النبوية والاجتهاد في بناء المنظومة التشريعية

إن السنة النبوية تعد المصدر الثاني للتشريع في الديانة الإسلامية بعد القرآن الكريم، إذ تتولى بيان الأحكام القرآنية وتفصيلها وتطبيقها على الوقائع العملية، وقد أجمع علماء المسلمين على حجية السنة بوصفها جزءًا من الوحي الذي يوضح مقاصد الشريعة وأحكامها (الشافعي، ٢٠٠٢، ص ١٩–٣٥)، ومع اتساع الحياة الاجتماعية وتطور الوقائع برز الاجتهاد باعتباره آلية أساسية لاستنباط الأحكام فيما لا نص فيه أو فيما يحتاج إلى تنزيل جديد للنصوص على الواقع، وقد أدى الاجتهاد دورًا محوريًا في بناء الفقه الإسلامي وتطويره عبر العصور ويجد ابن رشد أن الاجتهاد ضرورة شرعية لتحقيق مقاصد الشريعة ومواكبة تطورات الحياة (ابن رشد، ١٩٩٤، ج٢، ص ٨٠٣)، وأن الاجتهاد أدى دورًا مهمًا في تفعيل وظيفة التأويل داخل المنظومة التشريعية في الديانة الإسلامية، إذ مكّن الفقهاء من معالجة المستجدات الفقهية وربطها بالمبادئ العامة للشريعة، وقد أكد ابن رشد أن الاجتهاد ضرورة شرعية تفرضها طبيعة الحياة المتجددة، وأن

توقف الاجتهاد يؤدي إلى تعطيل مقاصد الشريعة في تحقيق مصالح الناس (ابن رشد، ١٩٩٤، ٢/ ٨٠٣)، ويتميز النص الإسلامي بالشمول والتوازن، إذ يتناول جوانب العقيدة والعبادات والمعاملات والأخلاق والعلاقات الاجتماعية والسياسية، مما جعله مصدرًا دائمًا للمرجعية التشريعية عبر التاريخ الإسلامي(الآمدي، ٢٠٠٣، ٣/ ٤٥)، إذ يجد أبو زهرة أن الديانة الإسلامية استطاعت المحافظة على ثبات أصولها مع مرونة تطبيقاتها بفضل الجمع بين النصوص القطعية والنصوص القابلة للاجتهاد (أبو زهرة، ١٩٥٨، ص ٦١)، ومن هنا فإن مركزية النص في التشريع الإسلامي لا تعني الجمود على ظواهر الألفاظ، بل تعني الانطلاق من النص بوصفه المصدر المؤسس لجميع عمليات الاستنباط والاجتهاد، الأمر الذي حافظ على وحدة المرجعية التشريعية للمسلمين رغم تنوع اجتهاداتهم الفقهية، كما أسهم علم أصول الفقه في وضع ضوابط دقيقة للتأويل والاجتهاد، من خلال تحديد قواعد دلالات الألفاظ ومباحث العموم والخصوص والمطلق والمقيد والأمر والنهي وغيرها من الأدوات المنهجية التي تضبط عملية استنباط الأحكام (الآمدي، ٢٠٠٣، ٣/ ٤٥).

مما أسهم في الحفاظ على حيوية المنظومة التشريعية وقدرتها على مواكبة المستجدات (الشاطبي، ١٩٩٧، ٤/ ٦٣–٨٨؛ Hallaq, 2009, pp. 37–54).

٤.المبحث الثالث: جدلية النص والتأويل وأثرها في بناء المرجعية التشريعية

إن النص الديني يمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العقائد والتشريعات في الأديان السماوية الثلاثة، إذ يُنظر إليه بوصفه خطابًا إلهيًا موجَّهًا إلى الإنسان بقصد الهداية وتنظيم الحياة الدينية والاجتماعية، فهو المرجعية التشريعية التي تستمد منه القوانين، ويختلف مفهوم النص الديني باختلاف البنية العقدية لكل ديانة، إلا أن الجامع المشترك بينها يتمثل في اعتبار النص المقدس مصدرًا أعلى للمعرفة الدينية والتشريع، إذ نجد في اليهودية النص الديني هو أسفار التوراة وما يرتبط بها من أسفار العهد القديم، وقد اكتسبت هذه النصوص مكانتها التشريعية من الاعتقاد بأنها وحي إلهي أُنزل على نبي الله موسى عليه السلام، ثم أصبحت التفسيرات الحاخامية جزءًا أساسًا من عملية فهم النص وتطبيقه (المسيري، ١٩٩٩، ١/ ٥٢)، أما في المسيحية، فإن النص الديني يتمثل في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، إذ تقوم المرجعية التشريعية على النصوص الإنجيلية ورسائل الرسل، مع إضفاء أهمية كبيرة على تفسير الكنيسة لهذه النصوص بوصفها الحافظة للتراث الديني عبر التاريخ (السواح، ٢٠٠٢، ص ١١٥).

وفي الديانة الإسلامية فإن القرآن الكريم يحتل مكانة النص المؤسس للتشريع والعقيدة، ويأتي بعده الحديث النبوي الشريف باعتباره مبيّنًا للقرآن الكريم وشارحًا لأحكامه، إذ اعتبر علماء أصول الفقه النص الشرعي المصدر الأول للأحكام، وأن جميع الأدلة الأخرى تستمد مشروعيتها من ارتباطها بالنص أو استنادها إليه (أبو زهرة، ١٩٥٨، ص ١١٢).

ويتميز النص الديني بمجموعة من الخصائص، أهمها القداسة والثبات والمرجعية الملزمة، غير أن فهمه وتطبيقه في الوقائع المتجددة يقتضي وجود عملية تفسير وتأويل تكشف عن دلالاته المختلفة وتربطها بواقع الإنسان المتغير.

١.٤.المطلب الأول: التأويل الديني بين الضرورة والمنهج

أولاً: مفهوم التأويل وأصوله التاريخية:

إن التأويل يعد من أهم الآليات المعرفية التي استخدمتها الجماعات الدينية لفهم النصوص المقدسة والكشف عن دلالاتها، وقد ارتبط التأويل منذ نشأته بمحاولة تجاوز المعنى الظاهر للنص إلى المعاني الأعمق التي يعتقد أنها تمثل المقصد الحقيقي للخطاب الديني(الجابري، ٢٠٠٦، ص ٤٥)، وتعود الجذور التاريخية للتأويل إلى الحضارات القديمة، إلا أن تطوره المنهجي ظهر بصورة واضحة في التقاليد اليهودية والمسيحية والإسلامية، حيث أصبح أداة أساسية للتوفيق بين النص والواقع المتغير (Gadamer, 2004, pp. 266–289).

وقد نشأ التأويل منذ المراحل الأولى لتكوين التراث الديني، نتيجة وجود نصوص نصوص تشريعية تحتمل أكثر من معنى أو تحتاج إلى تفسير ينسجم مع الظروف التاريخية والاجتماعية و المستجدات القانونية، ففي اليهودية ظهر التأويل من خلال المدارس الحاخامية التي سعت إلى تفسير أحكام التوراة وتطبيقها على المستجدات، مما أدى إلى نشوء التلمود والمدراش بوصفهما امتدادًا تفسيريًا للنص المقدس (المسيري، ١٩٩٩، ٢/ ١٧٨).

إما في المسيحية تطور التأويل منذ القرون الأولى للميلاد، إذ اعتمد آباء الكنيسة على التفسير الرمزي والروحي للنصوص الكتابية، ثم تطورت المناهج التأويلية خلال العصور الوسطى لتصبح جزءًا من البناء اللاهوتي الكنسي (السواح، ٢٠٠٢، ص ١٦٧)

وفي الديانة الإسلامية إذ ارتبط التأويل بعلمي التفسير وأصول الفقه، وظهر بصورة واضحة في مناقشات المتكلمين والمفسرين حول النصوص المتعلقة بالصفات الإلهية والقضايا العقدية، كما أسهم الأصوليون في وضع ضوابط دقيقة للتأويل تمنع التعسف وتحافظ على دلالة النص الشرعي (الشاطبي، ١٩٩٧، ٣/ ٣٤٧).

وفي التراث العربي الإسلامي ارتبط مفهوم التأويل بالبحث في دلالات النصوص الشرعية وحدود الفهم البشري لها، حيث ميز العلماء بين التفسير بوصفه بيانًا للمعنى الظاهر، والتأويل بوصفه انتقالًا إلى معنى راجح تدعمه القرائن والأدلة (الجابري، ١٩٩٠، ج١، ص ٥٦٣–٥٧٨).

ثانياً: دوافع التأويل في النصوص المقدسة:

تنشأ الحاجة إلى التأويل نتيجة عوامل متعددة، من أهمها طبيعة اللغة الدينية التي تتضمن المجاز والرمز والتعبير عن المعاني الغيبية، فضلاً عن اختلاف الأزمنة والبيئات التي يطبق فيها النص، ولذلك فإن القراءة الحرفية للنصوص لا تكفي دائمًا لمعالجة الوقائع المستجدة أو حل الإشكالات العملية التي تواجه المجتمعات الدينية (Ricoeur, 1976, pp. 45–62).

إن تعدد مستويات المعنى داخل النصوص المقدسة أدى إلى ظهور اتجاهات تفسيرية متنوعة، إذ سعى كل اتجاه إلى الكشف عن المقاصد الكامنة وراء النصوص وتكييفها مع احتياجات الجماعة المؤمنة. ومن ثم أصبح التأويل ضرورة معرفية واجتماعية لضمان استمرارية النص وفاعليته التاريخية (Nasr Abu Zayd, 1994, pp. 57–79).

ثالثاً: الضوابط المعرفية للتأويل

إن معظم التقاليد الدينية لم تترك التأويل مفتوحًا دون قيود رغم أهميته، بل وضعت له ضوابط منهجية تهدف إلى منع التعسف في فهم النصوص، وتشمل هذه الضوابط مراعاة اللغة والسياق التاريخي ومقاصد النص والانسجام مع الأصول العقدية العامة (Gadamer, 2004, pp. 301–315).

وفي الفكر الإسلامي طورت علوم أصول الفقه منظومة دقيقة لضبط عملية التأويل، بحيث لا يجوز العدول عن ظاهر النص إلا بدليل معتبر، كما اشترط العلماء مراعاة مقاصد الشريعة وقواعد الاستدلال المقررة عند استنباط الأحكام (الشاطبي، ١٩٩٧، ج٣، ص ٢٢٠–٢٤٦).

٢.٤.المطلب الثاني: المقارنة بين مناهج التأويل في التوراة والإنجيل والقرآن الكريم

أولاً: التأويل الحاخامي للنص التوراتي:

إن التأويل الحاخامي يقوم على افتراض أن النص التوراتي يحتوي على مستويات متعددة من المعنى تتجاوز الدلالة الحرفية المباشرة، ولذلك اعتمد الحاخامات على مناهج تفسيرية متنوعة لاستنباط الأحكام وربط النصوص بالوقائع المستجدة، مما أدى إلى نشوء تراث فقهي واسع تمثل في المشناه والتلمود (Neusner, 2004, pp. 115–136).

وقد أسهم هذا المنهج في منح التشريع اليهودي قدرة كبيرة على التكيف مع التحولات التاريخية، إذ أصبحت سلطة التفسير عنصرًا مكملا لسلطة النص نفسه، الأمر الذي أدى إلى توسيع دائرة الأحكام وتطويرها عبر القرون (Fishbane, 1985, pp. 281–305).

ثانياً: التأويل الكنسي للنص الإنجيلي

إن المسيحية اعتمدت منذ مراحلها المبكرة على التأويل الرمزي والروحي للنصوص، وخاصة في تفسير العلاقة بين العهد القديم والعهد الجديد، وقد رأى آباء الكنيسة أن النصوص الإنجيلية لا تقتصر على معانيها الظاهرة، بل تحمل معاني أخلاقية وروحية يجب الكشف عنها من خلال القراءة الكنسية المعتمدة (Pelikan, 1971, pp. 153–175)، وبموجب ما ادعته الكنيسة من منحها هذه السلطات المطلقة، فقد كان من حق البابا أن ينسخ الشريعة(أبو زهرة، ص ١٤٤ــ١٤٥)، وله أن يلغي جميع الأحكام الواردة في العهدين القديم والجديد (التوراة والإنجيل) (الأعظمي، ص ٤٦٥ــ٤٦٦) .

ومن هنا أدركت الأسر الحاكمة في أوربا القوة التي يمنحها الانتساب إلى أحد القديسين، فأخذت تستمد بقاءها من صلتها بأحد هؤلاء، فيرثون منه قداسة لا يبالي بعدها أحد بتصرفاتهم لأنهم مقدسون (هربرت، ١٩٧٦م، ١/٧١).

ومن جملة التأثيرات الوثنية على النصرانية، تقديس الصور والتماثيل مع أن التوراة حرمت

التصوير ونحت التماثيل وعدتها من أعمال الوثنيين، ذكر ديورانت: " كانت الكنيسة أول أمرها تكره الصور والتماثيل وتعدها بقايا من الوثنية، وتنظر بعين المقت إلى فن النحت الوثني الذي يهدف إلى تمثيل الآلهة، ولكن انتصار المسيحية في عهد قسطنطين" (الأعظمي، ص٤٦٦ــ٤٦٧) ، وما كان للبيئة والتقاليد والتماثيل اليونانية من أثر، كل هذا خفف من حدة مقاومة هذه الأفكار الوثنية ولما تضاعف عدد القديسين المعبودين، نشأت الحاجة إلى معرفتهم وتذكرهم فظهرت لهم ولمريم العذراء كثير من الصور "(وول، ١٥٤/٢٤) .

ومع تطور المؤسسة الكنسية أصبحت سلطة التفسير جزءًا من السلطة الدينية نفسها، حيث اضطلعت المجامع والهيئات الكنسية بدور أساسي في تحديد الفهم الصحيح للنصوص المقدسة وإنتاج الأحكام المرتبطة بها (Berman, 1983, pp. 112–131).

ثالثاً: التأويل الأصولي والتفسيري للنص القرآني

إن التراث الإسلامي تميز بتطوير منهج تأويلي يجمع بين احترام ظاهر النص والبحث عن مقاصده الكلية. وقد أسهمت علوم التفسير وأصول الفقه في بناء قواعد دقيقة لفهم النصوص الشرعية، مثل مراعاة أسباب النزول ودلالات الألفاظ والعام والخاص والمطلق والمقيد (الزحيلي، ١٩٨٦، ١/ ٤١٧–٤٦١).

كما أتاح الاجتهاد للأصوليين توظيف أدوات عقلية ومنهجية لتطبيق النصوص على الوقائع المتجددة دون الإخلال بمرجعيتها الدينية، وهو ما منح الفقه الإسلامي قدرة كبيرة على الاستجابة للمتغيرات التاريخية مع المحافظة على أصوله الأساسية (ابن قدامة، ١٩٩٧، ج١، ص ١٨).

٣.٤.المطلب الثالث: أثر التأويل في تحديد مرجعية التشريع:

أولاً: حدود سلطة النص وحدود سلطة المؤول

إن التجارب الدينية المختلفة تكشف أن المرجعية التشريعية لا تتحدد بالنص وحده، بل تتأثر أيضًا بالجهة التي تتولى تفسيره، فالنصوص المقدسة تكتسب حضورها العملي من خلال عمليات الفهم والتأويل التي يمارسها العلماء والمؤسسات الدينية، الأمر الذي يثير إشكالية حدود السلطة بين النص والمفسر (Ricoeur, 1976, pp. 88–103).

وذهب عدد من الباحثين إلى أن التاريخ التشريعي للأديان هو في جانب كبير منه تاريخ للصراع والتفاعل بين سلطة النص وسلطة التأويل، إذ تسعى كل جماعة إلى إضفاء الشرعية على قراءتها الخاصة للنصوص المقدسة (Abou El Fadl, 2001, pp. 23–44).

ثانياً: الثابت والمتغير في الأحكام الدينية

إن الحاجة إلى التوفيق بين قدسية النص ومتطلبات الواقع أدت إلى ظهور التمييز بين العناصر الثابتة والمتغيرة في التشريع الديني، فالثوابت تمثل المبادئ والقيم الأساسية التي تحافظ على هوية الدين، بينما تمثل المتغيرات المجالات التي تقبل الاجتهاد وإعادة التفسير وفقًا للظروف الاجتماعية والتاريخية (الشاطبي، ١٩٩٧، ٢/ ٢٨٣–٣٠١).

وقد سمح هذا التمييز باستمرار فاعلية النظم الدينية عبر العصور، حيث أمكن المحافظة على المرجعية الإلهية للنصوص مع توفير مساحة كافية

للتجديد القانوني والفكري (Hallaq, 2009, pp. 45–60).

ثالثاً: إمكان التوفيق بين القانون الكوني والإرادة الإلهية في الفكر الديني المعاصر:

إن الدراسات المعاصرة أعادت طرح العلاقة بين القانون الكوني والإرادة الإلهية في ضوء التحديات الفكرية والقانونية الحديثة. فبينما ركزت بعض الاتجاهات على أولوية القيم الإنسانية العامة بوصفها تعبيرًا عن القانون الطبيعي أو الكوني، أكدت اتجاهات أخرى أن هذه القيم لا تكتسب مشروعيتها النهائية إلا من خلال ارتباطها بالإرادة الإلهية (Finnis, 2011, pp. 86–112).

ويبدو أن الاتجاه الأكثر انتشارًا في الفكر الديني المعاصر يسعى إلى بناء رؤية تكاملية تجد أن السنن الكونية والقيم الأخلاقية العامة لا تتعارض مع الوحي، بل تمثل إحدى صور تجليه في الواقع الإنساني، ومن ثم فإن العلاقة بين القانون الكوني والإرادة الإلهية ليست علاقة تناقض، بل علاقة تكامل تهدف إلى تحقيق العدالة وصيانة الكرامة الإنسانية وإرساء النظام الاجتماعي (Ramadan, 2009, pp. 191–214).

إن المرجعية التشريعية هي الأساس الذي تستمد منه الأحكام والقواعد المنظمة لحياة الأفراد والجماعات داخل الإطار الديني، وهي تمثل المصدر النهائي الذي يحتكم إليه المؤمنون عند البحث عن الحكم الشرعي أو الموقف الديني من القضايا المختلفة، وتتكون المرجعية التشريعية في الأديان السماوية من النصوص المقدسة أولًا، ثم من الأدوات التفسيرية والتأويلية التي تساعد على استنباط الأحكام وتطبيقها. ولذلك فإن العلاقة بين النص والتأويل تمثل عنصرًا جوهريًا في بناء المرجعية التشريعية؛ فالنص يوفر الأساس المعياري، بينما يسهم التأويل في تفعيل هذا الأساس داخل الواقع المتغير، في اليهودية تشكلت المرجعية التشريعية من التوراة المكتوبة والتوراة الشفوية معًا، مما منح التأويل الحاخامي دورًا واسعًا في إنتاج الأحكام الدينية (المسيري، ١٩٩٩، ج٣، ص ٢٥).

وفي المسيحية ارتبطت المرجعية التشريعية بالكتاب المقدس من جهة، وبسلطة الكنيسة في تفسيره من جهة أخرى، الأمر الذي جعل التأويل الكنسي عنصرًا محوريًا في تحديد الأحكام والمواقف الدينية (السواح، ٢٠٠٢، ص ١٩٣).

أما في الديانة الإسلامية فتقوم المرجعية التشريعية على القرآن الكريم والسنة النبوية، مع اعتماد آليات اجتهادية مثل الإجماع والقياس والمصلحة المرسلة، وقد أكد علماء الأصول أن هذه الأدلة الفرعية لا تستقل عن النص، بل تستمد حجيتها منه وتعمل في إطاره (أبو زهرة، ١٩٥٨، ص ١٩٨).

ومن ثم فإن المرجعية التشريعية في الأديان السماوية ليست نتاج النص وحده ولا التأويل وحده، وإنما هي حصيلة التفاعل المستمر بين النص المقدس والجهود التأويلية التي تسعى إلى فهمه وتطبيقه على الوقائع المتجددة، وتختلف طبيعة هذه المرجعية ومدى اتساعها تبعًا للمكانة التي يحتلها التأويل .

٥.الخاتمة:

أولاً: أهم النتائج:

١. إن فكرة القانون الكوني شكلت الأساس النظري للتشريع في ديانات الشرق الأدنى القديم، إذ ارتبطت الشرعية القانونية بالنظام المقدس الذي يحكم الكون.
٢. إن القانون في ديانات الشرق الأدنى القديم، كان يُنظر إليه بوصفه وسيلة للحفاظ على الانسجام الذي أوجده الخالق أو القوى المقدسة في العالم، ومن ثم فإن مخالفة التشريع لا تمثل مجرد مخالفة اجتماعية، بل تعد إخلالًا بالنظام الكوني:

أ–المصدر المباشر (بلاد الرافدين): الإله هو المُشرع الفعلي، الملك هو مجرد ناقل للألواح أو مستلم للشريعة، القانون ثابت وعقابي لأنه نص إلهي لا يقبل الجدل.

ب– المصدر الكوني (مصر): الإله هو مصدر المبدأ الأخلاقي (ماعت)، إذ أن القانون هو اجتهاد بشري (الفرعون/القضاة) لتطبيق هذا المبدأ في مواقف محددة. المرونة عالية، ولكن المرجعية دينية.

٣. أن الأديان السماوية نقلت مركز المرجعية التشريعية من النظام الكوني إلى الوحي الإلهي، مع الاحتفاظ بفكرة وجود انسجام بين النظام التشريعي والنظام الكوني.
٤. إن المرجعية التشريعية في الأديان السماوية تتكون من النصوص المقدسة ومن الأدوات التفسيرية والتأويلية التي تساعد على استنباط الأحكام وتطبيقها، ولذلك فإن العلاقة بين النص والتأويل تمثل عنصرًا جوهريًا في بناء المرجعية التشريعية؛ فالنص يوفر الأساس المعياري، بينما يسهم التأويل في تفعيل هذا الأساس داخل الواقع المتغير.
٥. إن المرجعية التشريعية في اليهودية تشكلت من التوراة، مما منح التأويل الحاخامي دورًا واسعًا في إنتاج الأحكام الدينية .
٦. إن المرجعية التشريعية في المسيحية ارتبطت بالكتاب المقدس من جهة، وبسلطة الكنيسة في تفسيره من جهة أخرى، الأمر الذي جعل التأويل الكنسي عنصرًا محوريًا في تحديد الأحكام والمواقف الدينية.
٧. إن المرجعية التشريعية في الديانة الإسلامية تقوم على القرآن الكريم والسنة النبوية، مع اعتماد آليات اجتهادية مثل الإجماع والقياس والمصلحة المرسلة.

ثانياً: التوصيات:

١. تشجيع الدراسات المقارنة بين الأديان في مجال فلسفة التشريع ونظريات التأويل.
٢. توسيع البحث في العلاقة بين القانون الطبيعي والقانون الإلهي في الفكر الديني المعاصر.
٣. دراسة أثر التحولات الاجتماعية والتكنولوجية الحديثة في إعادة تشكيل مناهج التأويل الديني.
٤. تعزيز الدراسات المقاصدية والهرمنيوطيقية بوصفها أدوات لفهم العلاقة بين النص والواقع.

المصادر

القرآن الكريم

١. ابن عاشور، محمد الطاهر. (٢٠٠١). مقاصد الشريعة الإسلامية. دار النفائس.

٢. أبو زهرة، محمد(١٩٦٦)، محاضرات في النصرانية، ط ٣، القاهرة، دار الفكر العربي .

٣. أبو زهرة، محمد. (١٩٥٨). أصول الفقه. القاهرة: دار الفكر العربي.

٤. أبو زهرة، محمد. (١٩٥٨). أصول الفقه. دار الفكر العربي.

٥. أبو زيد، نصر حامد. (١٩٩٤). مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن. المركز الثقافي العربي.

٦. أركون، محمد. (١٩٩٦). الفكر الإسلامي: قراءة علمية. بيروت: مركز الإنماء القومي.

٧. أرمان، أدولف،(١٩٥٢م)، مصر والحياة المصرية في العصور القديمة، ترجمة: زكي نجيب القاهرة وول،ديورانت،(٢٠٠١)، قصة الحضارة، ترجمة: محمد بدران، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر سعيد،مراد، المدخل في تاريخ الأديان، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية .

٨. أوبنهايم، ليو، (١٩٨١) بلاد ما بين النهرين، ترجمة: سعدي فيضي، بغداد، دار الرشيد

٩. باقر، طه وآخرون (١٩٨٠)، تاريخ العراق القديم، بغداد .

١٠. بتري، آي، (١٩٧٧)،المدخل إلى تاريخ الرومان وآدابهم وحضارتهم، ترجمة: يوئيل يوسف الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر .

١١. بدوي، عبد الرحمن. (١٩٨٤). تاريخ الفلسفة اليونانية. وكالة المطبوعات.

١٢. بونزو، جين، وآخرون،(١٩٨٦)،الشرق الأدنى والحضارات المبكرة، ت: عامر سليمان الموصل، جامعة الموصل

١٣. الجابري، محمد عابد. (١٩٩٠). تكوين العقل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤. الجابري، محمد عابد. (٢٠٠٦). بنية العقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٥. الزحيلي، وهبة. (١٩٨٦). أصول الفقه الإسلامي (ط ٢). دار الفكر.

١٦. السواح، فراس. (٢٠٠٢). دين الإنسان: بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني. دمشق: دار علاء الدين.

١٧. السواح، فراس. (٢٠٠٢). مغامرة العقل الأولى. دار علاء الدين.

١٨. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق: عبد الله دراز). بيروت: دار المعرفة.

١٩. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات. تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان.

٢٠. الشافعي، محمد بن إدريس. (٢٠٠٢). الرسالة. تحقيق أحمد شاكر، دار التراث.

٢١. عبد الحليم نور الدين. (٢٠٠٧). الحضارة المصرية القديمة. مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٢. فرانسوا، ديماس، ١٩٩٨م ، آلهة مصر، ترجمة: زكي سوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٣. كريمر، صموئيل نوح. (١٩٨٠). التاريخ يبدأ في سومر. ترجمة يوسف داود، وزارة الثقافة.
٢٤. المسيري، عبد الوهاب. (١٩٩٩). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (ط. ١). القاهرة: دار الشروق
٢٥. هربرت، (١٩٧٦) تاريخ أوربا في العصور الوسطى، ترجمة: محمد مصطفى، والباز العريني، ط ٦، القاهرة، دار المعارف .
٢٦. وهلنج، (١٩٨٧) ، الكنز المرصود في قواعد التلمود، ترجمة: يوسف نصر الله، ط ١، بيروت ــ دمشق، دار القلم

References:

1. Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir. (2001). The Objectives of Islamic Law. Dar al-Nafais.
2. Abu Zahra, Muhammad (1966). Lectures on Christianity, 3rd ed., Cairo, Dar al-Fikr al-Arabi.
3. Abu Zahra, Muhammad. (1958). Principles of Islamic Jurisprudence. Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.
4. Abu Zahra, Muhammad. (1958). Principles of Islamic Jurisprudence. Dar al-Fikr al-Arabi.
5. Abu Zayd, Nasr Hamid. (1994). The Concept of the Text: A Study in Qur'anic Sciences. Arab Cultural Center.
6. Arkoun, Muhammad. (1996). Islamic Thought: A Scientific Reading. Beirut: Center for National Development.
7. Arman, Adolphe (1952). Egypt and Egyptian Life in Ancient Times, translated by Zaki Najib, Cairo. Will Durant (2001). The Story of Civilization, translated by Muhammad Badran, Cairo, Nahdet Misr for Printing and Publishing. Said, Murad. An Introduction to the History of Religions, Ain for Human and Social Studies and Research.
8. Oppenheim, Leo, (1981) Mesopotamia, translated by Saadi Faydi, Baghdad, Dar Al-Rasheed.
9. Baqir, Taha, et al. (1980) History of Ancient Iraq, Baghdad.
10. Petri, I., (1977) Introduction to the History, Literature, and Civilization of the Romans, translated by Yoel Yousef, Mosul, Dar Al-Kutub Foundation for Printing and Publishing.
11. Badawi, Abd Al-Rahman, (1984) History of Greek Philosophy, Publications Agency.
12. Ponzo, Jean, et al. (1986) The Near East and Early Civilizations,

translated by Amer Suleiman, Mosul, University of Mosul.

13. Al-Jabiri, Muhammad Abed, (1990) The Formation of the Arab Mind, Center for Arab Unity Studies.
14. Al-Jabiri, Muhammad Abed, (2006) The Structure of the Arab Mind, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
15. Al-Zuhayli, Wahba, (1986) Principles of Islamic Jurisprudence (2nd ed.). Dar Al-Fikr.
16. Al-Sawah, Firas. (2002). The Religion of Man: A Study of the Essence of Religion and the Origin of Religious Motivation. Damascus: Dar Alaa Al-Din.
17. Al-Sawah, Firas. (2002). The First Adventure of the Mind. Dar Alaa Al-Din.
18. Al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa. (1997). Al-Muwafaqat fi Usul al-Shari'ah (edited by Abdullah Daraz). Beirut: Dar Al-Ma'rifah.
19. Al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa. (1997). Al-Muwafaqat. Edited by Mashhur Hasan Salman, Dar Ibn Affan.
20. Al-Shafi'i, Muhammad ibn Idris. (2002). Al-Risalah. Edited by Ahmad Shakir, Dar Al-Turath.
21. Abdul Halim Nur Al-Din. (2007). Ancient Egyptian Civilization. Anglo-Egyptian Library.
22. François Dumas, 1998. The Gods of Egypt. Translated by Zaki Sous, Egyptian General Book Organization.
23. Kremer, Samuel Noah. (1980). History Begins at Sumer. Translated by Yusuf Daoud, Ministry of Culture. Al-Masiri, Abd al-Wahhab. (1999). Encyclopedia of Jews, Judaism, and Zionism (1st ed.). Cairo: Dar al-Shorouk.
24. Herbert, (1976). A History of Medieval Europe. Translated by Muhammad Mustafa and al-Baz al-Arini. 6th ed. Cairo: Dar al-Maaref.
25. Willing, (1987). The Hidden Treasure in the Rules of the Talmud. Translated by Yusuf Nasrallah. 1st ed. Beirut-Damascus: Dar al-Qalam.